الذي ذكره بحثنا والبعض وافره بل تقييد المرور بحال السبب ثم
رجح جماعة جعلها نعتا بانه يشعر بان السبب ذاته بخلاف جعلها
حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا
بانه المناسب لقوله بمت قلت لا يعنيني لان المتبادر منه
لا يعنيني بالسب الذي سمعته منه لما مررت عليه مع
ان الحال اذا جعلت لازمة افادت الدوام وقد يشار به الي جميع
الافراد وعند قوم عدم قرينة البعضية فحمل ال علي الاستغراق
سوا وجدت قرينة الحقيقة الكلية او لا عيا سبيل
الشمول تاكيد لقوله الي جميع الافراد وقوله اما حقيقة
الخ راجع لقوله الي جميع الافراد او مجاز الي بالاستعارة بان
شبهت جميع الخصايص بجميع الرجال بجامع الشمول في كل
واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجال بال
الاستغراقية في جميع الخصايص وبين لهذا اقول
وفي الثاني لاستغراق خصايصه لكن مقتضاه في
المفردان معني انت الرجل انت كل خصيصه وحمله
اما علي المبالغة او علي تقدير مضاف اي جامع كل خصيصه
ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل
الواحد لمشابهته جميعهم في استجماع الخصايص لكان
اقرب ثم رايت اللقاني كتب علي قول التوضيح فهي لشمول
خصايص الجنس ما نصه هذا بيان لحاصل المعني المراد في
قولك انت الرجل لا المدلول اللفظ اذ مدلوله انت كل رجل مبالغة
والمراد انت الجامع لخصايص كل رجل فافهمه انت
الرجل علما وادبا اي كل رجل من جهة العلم والادب وفيه ان هذا

ليس

ليس مستغرقا لخصايص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط
ويجاب بان المراد بالخصايص عند التقييد بصفة خصايص
تلك الصفة اي جميع احوالها واصنافها وعند الاطلاق خصايص
جميع الاوصاف فهو ابلغ ولهذا صح الاستثنا منه فاظهر
تخصيص هذا القسم بصحة الاستثنا ان الثاني ليس كذلك
والظاهر انه كذلك اذ لا مانع من ان يقال زيد الرجل الا في الشجاعة
كما لا يمتنع زيد الكامل الا في ذلك ذكره الدماميني لاستغراق
افراد الجنس اي احاده ولو كان مدخول ال جمعا علي ما حققه
التفتازاني في شرح التلخيص وقد تزاد ال فيه اشارة الي ان
ضمير تزاد راجع الي لفظة ال في قول المص ال حرف الخ ومن زعم
كالبعض ان هنا استخداما فقد سها لان المراد بال وضميرها
واحد وهو لفظة ال وعدم اعتبارنا في الضمير الحكم علي
المرجع بانه حرف تعريف لا يقتضي الاستخدام فلا تغفل
والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقاني كونها غير معرفة
لا صلاحيتها للسقوط اذ اللازمة لا يصلح له وبهذا يندفع
اعتراض الدماميني القول بزيادة ال في نحو السموءل واليسع
فان العلم مجموع ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من
جعفر ومثل هذا الايراد بانه زايد معرفا بغيرها كالعلم
والموصول وقوله وباقيا علي تنكيره كالتمييز لازما حال من
ضمير تزاد غير انه ذكر بعد ما انث اشارة الي جواز الامرين فالتانيث
باعتبار الكلمة او الاداة والتذكير باعتبار الحرف او اللفظ وكذا
ساير الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف
اي زيدا لازما مانعا من زايد معدن زاد زيدا او زيادة